اللقب:.....

الإسم: .....

الفوج: .....

الرقم :.....

المركز الجامعي لتيبازة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السداسي السادس 2022 – 2023

السنة الثالثة تخصص: مالية ومحاسبة

السنة الثالثة تخصص: مالية البنوك والتأمينات

امتحان في مقياس: التدقيق المالي والمحاسبي والبنكي

تيبازة: 22 ماي 2023

التوقيت: 12سا و45د ــ 13سا و45د

ضع هذه العلامة ● على الجواب الصحيح. للعلم أن الجواب الصحيح له (+1) نقطة، أما الجواب الخاطئ له (-1) نقطة

O تتمحور عملية التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على النظام المولد لها، يبرز هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، هذه المعايير تتمثل في مدى ملائمة المعلومات، القابلية للفحص، عدم التحيزفي التسجيل وقابلية القياس الكمي.

O يتم تنظيم الرقابة في البنك التجاري من خلال ثلاث مستويات متمايزة، وذلك بعد ضمان الثقة في المعاملات والتحكم في المخاطر، والقوانين البنكية تفرض تنظيم إداري دقيق وصارم.

O المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية, والعمليات الأخرى, من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة ,وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى . وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية و المالية , ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية.

O معظم الإدارات العليا حالياً , تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية, في تعزيز نظم الرقابة الداخلية لديها. و حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث , أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء , وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية, فإنه يمكن القول بأن نطاق المراجعة الداخلية لا يقتصر على فحص وتقييم نظم الرقابة الموضوعة لتحقيق الكفاية والفعالية في بلوغ الأهداف بل أصبح يتسع ليشمل أيضاً تقييم الأهداف نفسها وما دونها من خطوات

O مدخل المراجعة المستندية يعتمد المراجع في هذا المدخل على المستندات التي تثبت صحة القيود, والمطابقة القانونية للشروط الواجبة الإتباع في المعاملات والعمليات.وبموجب هذا المدخل لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق.

O المدخل التنظيمي يركز المراجع الداخلي في هذا المدخل اهتماماته على الوحدة التنظيمية , حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعته وتحليله وتقييمه, ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وسياسات وأساليب وإجراءات هذه الوحدة، ولكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

O من أجل تفهم القيود المحاسبية الخاصة به وكيفية إعداد برنامج المراجعة وخصوصاً وأن نشاط البنك يتضمن تقديم الخدمات التالية بمقابل عمولات معينة:

- خدمات تلقي الودائع واستثمارها.
- خدمات ائتمانية (قروض+سلفيات)
- خدمات مصرفية أخرى: تحصيل وخصم الأوراق التجارية، شراء وبيع الأوراق المالية، فتح الإعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، تأجير الخزائن.

O إن مراجعة حسابات البنك التجاري تكون اختباريه وليست شاملة، وذلك للأسباب التالية:
- كبر حجم البنك واتساع نشاطه وتعدد عملياته مما يصعب معه القيام بالمراجعة الشاملة.
- وجود رقابة البنك المركزي على البنك التجاري.
- دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المختلفة.
ويعتمد أسلوب المراجعة الإخبارية في البنك التجاري على أساس فحص البنود الهامة في كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية

O إن اللامركزية في العمليات البنكية يؤدي إلى اللامركزية في الوظائف المحاسبية. فالمحاسبة هي امتداد طبيعي للعملية البنكية، مما يستدعي من كل موظف في البنك التحكم في التقنيات المحاسبية. غير أن الواقع غير ذلك، فالمفهوم المحاسبي لدى معظم المستخدمين يتحدد فقط في رزمة من الأوراق المحاسبية : كأن تُمثل " الورقة الزرقاء" الجانب المدين و " الورقة الوردية " الجانب الدائن.

O إن من مظاهر تطبيق المعلوماتية في البنوك هو تمركز تقني للعمليات البنكية، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها يخضع للامركزية، مما يسبب مخاطر تعرقل التحكم و اتباع المخططات المحاسبية و مراقبة سليمة لأرصدة الحسابات، التي تُمثل الأساس في إعداد القوائم المالية و التسيير.

O يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مادي أو معنوي. فهو غالبا ما يقترن بالحظ و الصدفة - فكما يُقال " الحياة مخاطرة و مجازفة "- أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة و محتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار و خراب.

O بمعنى آخر، فالمراجعة هي "مراقبة المراقبة "، بحيث تصادق على صحة و مصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد و السياسات العامة للإدارة. أضف إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مُهما جدا في سير البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

O رغم وجود الأجهزة الآلية، فإن النشاط المصرفي يستند كثيرا على كفاءة الموظفين و الأعوان الذين يستخدمون هذه الأجهزة. أضف إلى ذلك، إلى عمليات التسيير اليومي؛ تقديم الخدمات؛ الاهتمام بطلبات الزبائن والسوق - خاصة عندما تكثر المنافسة ما بين البنوك - فكلها عوامل تؤثر على فعالية المراقبة الداخلية. فلا داعي لإقامة كل أنظمة المراقبة إذا كان أفراد البنك غير مؤهلين لاستقبالها و تنفيذها. وكما هو معلوم، فإن أفضل مراقبة يحققها البنك هي عند وجود كفاءة لدى الأفراد؛ الصرامة؛ المصداقية؛ الوعي و الرشاد.

- ❖ يقوم مراجع الحسابات بدراسة النظام و استكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك:
- ❖ جمع البيانات و المستندات الخاصة بالمنشأة المالية : القانون الأساسي؛ الهيكل التنظيمي؛ دليل حسابات البنك؛ الميزانيات والقوائم المالية لعدة سنوات؛ قرارات ومحاضر مجلس الإدارة و الجمعيات العامة
- ❖ تقييم نظام المراقبة الداخلية و إبداء الرأي الأولي في مدى سلامة هذا النظام ودرجة التحكم فيه، وكذا مدى كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية و نسبة اعتماد إدارة البنك عليها.
- ❖ دراسة جميع الحوادث المالية التي مرت على البنك (أسبابها و عواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

O يفهم المدقق الهيكل الرقابي للمؤسسة المصرفية محل التدقيق ، وظروف البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في البلدان الرئيسية التي يدير فيها المصرف عملياته وظروف السوق القائمة في كل قطاع من القطاعات التي يعمل بها المصرف.

O : يمكن تحقيق مستوى أفضل للتنسيق بين المستويات الأعلى المشاركة في أعمال التدقيق ، وذلك من خلال تخطيط عملية التدقيق ، عقد الاجتماعات المنتظمة ، تحديد عدد المشاركين في عملية التدقيق ، تحديد عدد المواقع التي تشملها عملية التدقيق ، وتوصيل مجمل خطة التدقيق بصورة مكتوبة للمشاركين.

O في ضوء الطبيعة المميزة لعمليات المصارف والمخاطر الملازمة لها ، يجب على المدقق التركيز على ما يلي :

- أن المخاطر الملازمة للعمليات المصرفية مرتفعة إلى حد ما.

- أن مخاطر الرقابة ، ومن خلال نظام مناسب للرقابة الداخلية ، منخفضة إلى حد ما.

- أن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تتواجد بشكل مستقل عند تدقيق المعلومات المالية للمصرف ، ولا يستطيع المدقق التحكم فيها ، ومع ذلك يستطيع تقييم هذه الأخطار ، وتصميم الإجراءات الجوهرية لتقديم مستوى مقبول لمخاطر الإكتشاف. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (400) إرشادات كافية في هذا الشأن.

O يجد المدقق أنه من المفيد أن يتفاعل مع المشرفين ، وأن يستطيع الحصول على التقارير التي قد يوجهها المشرفون لإدارة المصرف ، فعلى سبيل المثال التقديرات التي يقوم بها المشرفون في مجالات هامة كمخصصات الديون المعدومة والديون المشكوك فيها للقروض ، وكفاية ممارسات إدارة المخاطر ، قد تساعد المدقق في أداء إجراءات تحليلية ، وتركيز الانتباه إلى مناطق خاصة ذات اهتمامات إشرافية. ويوفر البيان الدولي للتدقيق رقم (1004) معلومات وإرشادات هامة حول العلاقة بين المشرفين ومدققي حسابات المصارف.

O تكون إقرارات الإدارة ملائمة في مجال تدقيق حسابات المصرف ، لمساعدة المدقق في تحديد ما إذا كانت المعلومات والأدلة المقدمة له كاملة لإجراء اختباراته ، خاصة في معاملات المصرف التي لا تظهر عادة في البيانات والحسابات المالية مثل (البنود خارج الميزانية) ، كذلك يحتاج المدقق لإقرارات الإدارة حول بعض التغيرات الهامة في أعمال المصرف وحجم المخاطرة. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (580) إرشادات عن كيفية استخدام المدقق لإقرارات الإدارة كأدلة إثبات ، والإجراءات التي يجب على المدقق تطبيقها في تقييمها وتوثيقها ، والظروف التي يجب أن يتم الحصول فيها على هذه الإقرارات.

O تقوم المصارف ببعض الأنشطة والعمليات التي تنطوي على خصائص معقدة ، قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستخدم لإجراء تلك العمليات والتسجيل في سجلات المصرف المحاسبية ، وينتج عن ذلك مخاطر بأن لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة ، ينجم عنها خسائر بسبب عدم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب في حينه ، وبالتالي عدم تكوين المخصصات الكافية لمواجهة تلك الخسائر في الوقت المناسب ، ومن ثم يكون الإفصاح غير ملائم لواقع العمليات والأحداث.ولذا يجب على المدقق أن يحصل على فهم كافٍ لأنشطة وعمليات المصرف ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والممارسات ، خاصة تلك التي يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية أو الفحص أو تقرير المدقق.

O تقوم المصارف ببعض المعاملات التي تتضمن عنصر إيراد أو ربح منخفض ، ولا يتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية ، أو حتى في الإيضاحات المتممة لها ، مثال ذلك الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان ، والتزامات وخيارات لشراء وبيع العملات الأجنبية. ويجب على المدقق فحص مصادر إيرادات المصرف ، وتقييم نظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة ، وتنفيذ إجراءات مناسبة للحصول على أدلة كافية تتعلق باكتمال السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المعاملات ، وجود ضوابط مناسبة لتحديد المخاطر المصرفية الناجمة عن هذه المعاملات ، كفاية تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر ، ومدى كفاية الإفصاح عن البيانات المالية.

مع التمنيات بالتوفيق

د. رضوان لمار

الحل النموذجي

- تتمحور عملية التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على النظام المولد لها، يبرز هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، هذه المعايير تتمثل في مدى ملائمة المعلومات، القابلية للفحص، عدم التحيزفي التسجيل وقابلية القياس الكمي.

- يتم تنظيم الرقابة في البنك التجاري من خلال ثلاث مستويات متمايزة، وذلك بعد ضمان الثقة في المعاملات والتحكم في المخاطر، والقوانين البنكية تفرض تنظيم إداري دقيق وصارم.

- المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية, والعمليات الأخرى, من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة ,وهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى . وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية و المالية , ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية.

- معظم الإدارات العليا حالياً , تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية, في تعزيز نظم الرقابة الداخلية لديها. و حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث , أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء , وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية والتشغيلية, فإنه يمكن القول بأن نطاق المراجعة الداخلية لا يقتصر على فحص وتقييم نظم الرقابة الموضوعة لتحقيق الكفاية والفعالية في بلوغ الأهداف بل أصبح يتسع ليشمل أيضاً تقييم الأهداف نفسها وما دونها من خطوات

- مدخل المراجعة المستندية يعتمد المراجع في هذا المدخل على المستندات التي تثبت صحة القيود, والمطابقة القانونية للشروط الواجبة الإتباع في المعاملات والعمليات.وبموجب هذا المدخل لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق.

- المدخل التنظيمي يركز المراجع الداخلي في هذا المدخل اهتماماته على الوحدة التنظيمية , حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعته وتحليله وتقييمه, ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وسياسات وأساليب وإجراءات هذه الوحدة، ولكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

- من أجل تفهم القيود المحاسبية الخاصة به وكيفية إعداد برنامج المراجعة وخصوصاً وأن نشاط البنك يتضمن تقديم الخدمات التالية بمقابل عمولات معينة:
  - خدمات تلقي الودائع واستثمارها.
  - خدمات ائتمانية (قروض+سلفيات)
  - خدمات مصرفية أخرى: تحصيل وخصم الأوراق التجارية، شراء وبيع الأوراق المالية، فتح الإعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، تأجير الخزائن.

- إن مراجعة حسابات البنك التجاري تكون اختباريه وليست شاملة، وذلك للأسباب التالية:
  - كبر حجم البنك واتساع نشاطه وتعدد عملياته مما يصعب معه القيام بالمراجعة الشاملة.
  - وجود رقابة البنك المركزي على البنك التجاري.
  - دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المختلفة.

  ويعتمد أسلوب المراجعة الإخبارية في البنك التجاري على أساس فحص البنود الهامة في كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية

- إن اللامركزية في العمليات البنكية يؤدي إلى اللامركزية في الوظائف المحاسبية. فالمحاسبة هي امتداد طبيعي للعملية البنكية، مما يستدعي من كل موظف في البنك التحكم في التقنيات المحاسبية. غير أن الواقع غير ذلك، فالمفهوم المحاسبي لدى معظم

المستخدمين يتحدد فقط في رزمة من الأوراق المحاسبية : كأن تُمثل " الورقة الزرقاء" الجانب المدين و " الورقة الوردية " الجانب الدائن.

- إن من مظاهر تطبيق المعلوماتية في البنوك هو تمركز تقني للعمليات البنكية، في حين يبقى التسجيل المحاسبي لها يخضع للامركزية، مما يسبب مخاطر تعرقل التحكم و اتباع المخططات المحاسبية و مراقبة سليمة لأرصدة الحسابات، التي تُمثل الأساس في إعداد القوائم المالية و التسيير.

- يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حدث مستقبلي يسبب، لمن وقع عليه، خسارة أو ضرر مادي أو معنوي. فهو غالبا ما يقترن بالحظ و الصدفة - فكما يُقال " الحياة مخاطرة و مجازفة "- أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة و محتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى دمار و خراب.

- بمعنى آخر، فالمراجعة هي "مراقبة المراقبة "، بحيث تصادق على صحة و مصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد و السياسات العامة للإدارة. أضف إلى ذلك، تسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مُهما جدا في سير البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

- رغم وجود الأجهزة الآلية، فإن النشاط المصرفي يستند كثيرا على كفاءة الموظفين و الأعوان الذين يستخدمون هذه الأجهزة. أضف إلى ذلك، إلى عمليات التسيير اليومي؛ تقديم الخدمات؛ الاهتمام بطلبات الزبائن والسوق - خاصة عندما تكثر المنافسة ما بين البنوك - فكلها عوامل تؤثر على فعالية المراقبة الداخلية. فلا داعي لإقامة كل أنظمة المراقبة إذا كان أفراد البنك غير مؤهلين لاستقبالها و تنفيذها. وكما هو معلوم، فإن أفضل مراقبة يحققها البنك هي عند وجود كفاءة لدى الأفراد؛ الصرامة؛ المصداقية؛ الوعي و الرشاد.
  - ❖ يقوم مراجع الحسابات بدراسة النظام و استكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك:
  - ❖ جمع البيانات و المستندات الخاصة بالمنشأة المالية : القانون الأساسي؛ الهيكل التنظيمي؛ دليل حسابات البنك؛ الميزانيات والقوائم المالية لعدة سنوات؛ قرارات ومحاضر مجلس الإدارة و الجمعيات العامة
  - ❖ تقييم نظام المراقبة الداخلية و إبداء الرأي الأولي في مدى سلامة هذا النظام ودرجة التحكم فيه، وكذا مدى كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية و نسبة اعتماد إدارة البنك عليها.
  - ❖ دراسة جميع الحوادث المالية التي مرت على البنك (أسبابها و عواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

- يفهم المدقق الهيكل الرقابي للمؤسسة المصرفية محل التدقيق ، وظروف البيئة الاقتصادية والتشريعية السائدة في البلدان الرئيسية التي يدير فيها المصرف عملياته وظروف السوق القائمة في كل قطاع من القطاعات التي يعمل بها المصرف.

- : يمكن تحقيق مستوى أفضل للتنسيق بين المستويات الأعلى المشاركة في أعمال التدقيق ، وذلك من خلال تخطيط عملية التدقيق ، عقد الاجتماعات المنتظمة ، تحديد عدد المشاركين في عملية التدقيق ، تحديد عدد المواقع التي تشملها عملية التدقيق ، وتوصيل مجمل خطة التدقيق بصورة مكتوبة للمشاركين.

- في ضوء الطبيعة المميزة لعمليات المصارف والمخاطر الملازمة لها ، يجب على المدقق التركيز على ما يلي :

- أن المخاطر الملازمة للعمليات المصرفية مرتفعة إلى حد ما.

- أن مخاطر الرقابة ، ومن خلال نظام مناسب للرقابة الداخلية ، منخفضة إلى حد ما.

- أن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تتواجد بشكل مستقل عند تدقيق المعلومات المالية للمصرف ، ولا يستطيع المدقق التحكم فيها ، ومع ذلك يستطيع تقييم هذه الأخطار ، وتصميم الإجراءات الجوهرية لتقديم مستوى مقبول لمخاطر الإكتشاف. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (400) إرشادات كافية في هذا الشأن.

- يجد المدقق أنه من المفيد أن يتفاعل مع المشرفين ، وأن يستطيع الحصول على التقارير التي قد يوجهها المشرفون لإدارة المصرف ، فعلى سبيل المثال التقديرات التي يقوم بها المشرفون في مجالات هامة كمخصصات الديون المعدومة والديون المشكوك فيها للقروض ، وكفاية ممارسات إدارة المخاطر ، قد تساعد المدقق في أداء إجراءات تحليلية ، وتركيز الانتباه إلى مناطق خاصة ذات اهتمامات إشرافية. ويوفر البيان الدولي للتدقيق رقم (1004) معلومات وإرشادات هامة حول العلاقة بين المشرفين ومدققي حسابات المصارف.

- تكون إقرارات الإدارة ملائمة في مجال تدقيق حسابات المصرف ، لمساعدة المدقق في تحديد ما إذا كانت المعلومات والأدلة المقدمة له كاملة لإجراء اختباراته ، خاصة في معاملات المصرف التي لا تظهر عادة في البيانات والحسابات المالية مثل (البنود خارج الميزانية) ، كذلك يحتاج المدقق لإقرارات الإدارة حول بعض التغيرات الهامة في أعمال المصرف وحجم المخاطرة. ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم (580) إرشادات عن كيفية استخدام المدقق لإقرارات الإدارة كأدلة إثبات ، والإجراءات التي يجب على المدقق تطبيقها في تقييمها وتوثيقها ، والظروف التي يجب أن يتم الحصول فيها على هذه الإقرارات.

- تقوم المصارف ببعض الأنشطة والعمليات التي تنطوي على خصائص معقدة ، قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستخدم لإجراء تلك العمليات والتسجيل في سجلات المصرف المحاسبية ، وينتج عن ذلك مخاطر بأن لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة ، ينجم عنها خسائر بسبب عدم اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب في حينه ، وبالتالي عدم تكوين المخصصات الكافية لمواجهة تلك الخسائر في الوقت المناسب ، ومن ثم يكون الإفصاح غير ملائم لواقع العمليات والأحداث.ولذا يجب على المدقق أن يحصل على فهم كافٍ لأنشطة وعمليات المصرف ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والممارسات ، خاصة تلك التي يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية أو الفحص أو تقرير المدقق.

- تقوم المصارف ببعض المعاملات التي تتضمن عنصر إيراد أو ربح منخفض ، ولا يتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية ، أو حتى في الإيضاحات المتممة لها ، مثال ذلك الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان ، والتزامات وخيارات لشراء وبيع العملات الأجنبية. ويجب على المدقق فحص مصادر إيرادات المصرف ، وتقييم نظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة ، وتنفيذ إجراءات مناسبة للحصول على أدلة كافية تتعلق باكتمال السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المعاملات ، وجود ضوابط مناسبة لتحديد المخاطر المصرفية الناجمة عن هذه المعاملات ، كفاية تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر ، ومدى كفاية الإفصاح عن البيانات المالية.